

التقرير السنوي للحوكمة المؤسسية

2023



تم اصدار هذا التقرير بما يتوافق مع
سجلات البنك كما هي في ديسمبر
2023م



مقدمة

تعمل لجنة الحوكمة في البنك على مراقبة تنفيذ نظام الحوكمة في البنك وتعديله كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك، وتزويد مجلس الإدارة سنوياً بالتوصيات بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من ممارسات تطبيق نظام الحوكمة الخاص بالبنك، والأدوار والمسؤوليات التي يسعى البنك لإرسائها وفقاً لإطار لحوكمة المعتمد.

ونظراً لخصوصية عمل المصارف الإسلامية ومسئولياتها الإضافية تجاه المساهمين والمودعين والدائنين والمستثمرين والمتعاملين وأصحاب المصالح الأخرى، فإن عليها متطلبات إضافية تتمثل بمراعاة أحكام الشريعة الإسلامية، وجعل المعلومات على نطاق واسع معروفة ومتاحة للمهتمين.

هذا التقرير لا يقيم أداء لجنة الحوكمة أو إنجازاتها، ولكنه يسلط الضوء على مستوى تنفيذ مبادئ الحوكمة الرئيسة من قبل مجلس الإدارة، ولجانه التابعة، والإدارة التنفيذية العليا، ويوضح مستوى المشاركة في الاجتماعات الدورية للمجلس واللجان التابعة له، وأهم البنود الأساسية لحوكمة البنوك التي يسعى بنك التضامن تحقيقها من خلال الامتثال الكلي لما صدر عن البنك المركزي اليمني.

والله الموفق،

إشراف

رئيس لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت

أ.د. داوود الحدابي

أعد التقرير

مدير الامتثال - منسق لجنة الحوكمة

د. معاذ السيد

الفهرس

1	مقدمة	◆
2	فهرس	◆
3	نبذة عن البنك	◆
4	الحوكمة الشرعية	◆
5	الإمتثال الشرعي والقانوني	◆
6	الإجراءات العملية للتقيد بأحكام دليل الحوكمة	◆
7	استمرارية الأعمال – حوكمة أمن المعلومات	◆
8	المسؤولية الاجتماعية	◆
9	تعارض المصالح- الافصاح	◆
16-11	تشكيلة مجلس الإدارة و بيانات الأعضاء	◆
18-17	المسؤوليات/ الأدوار	◆
19	الامتثال والمخاطر والتدقيق الداخلي	◆
21-20	أداء مجلس الإدارة .. فاعلية الحضور	◆
22	التقييم الذاتي لأداء المجلس	◆
31-23	مصفوفة متطلبات الحوكمة	◆
32	نتائج تقييم الالتزام الكلي المقارن مع الأعوام السابقة	◆

نبذه عن البنك

بنك التضامن من البنوك السبّاقة في ارساء وتطبيق معايير الكوكمة ومن أوائل البنوك المنفذة لمتطلبات الدليل الارشادي الصادر عن البنك المركزي اليمني عام 2014.

بنك التضامن يُعد البنك الأكبر في الجمهورية اليمنية في مجال تمويلات القطاع الاقتصادي للشركات والأفراد، إذ يمول ما نسبته 25% من التجارة الخارجية للجمهورية اليمنية، ويستحوذ منفرداً على أكبر حصة سوقية من القروض والتمويلات ونسبة تصل إلى 20% من إجمالي الودائع للقطاع المصرفي اليمني.

تأسس بموجب القرار الوزاري رقم (169) لسنة 1996 م. يبلغ رأسمال وحقوق ملكية بنك التضامن 80 مليار ريال يمني، وتصل حجم أصوله لـ 600 مليار ريال يمني، ويتمتع بمركز مالي قوي مكنه من البقاء في صدارة القطاع المصرفي اليمني.

يقدم بنك التضامن مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية والمنتجات المالية الإسلامية -بما في ذلك الحسابات الجارية، والادخار والتمويلات الإسلامية لقطاعي الشركات والأفراد، وكذلك خدمات إدارة الثروات والخدمات الخاصة إيماناً منه في تعزيز دور الخدمة المجتمعية وكجزء من إسهاماته في دعم أنشطة التنمية ورغد الاقتصاد الوطني- يمتلك بنك التضامن شركات تابعة لتقديم خدمات التطوير العقاري وخدمات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر أكثر من 88 فرع ومركز عمل تغطي رقعة شاسعة من الأراضي اليمنية.

كما يقدم بنك التضامن خدماته لكبار عملاء الشركات والمنظمات الدولية وقطاع الأفراد وذلك من خلال 42 فرع ومركز عمل في عموم محافظات الجمهورية اليمنية. كما يوفر البنك خدمات الحوالات السريعة عبر شبكة واسعة النطاق تصل لأكثر من 3500 نقطة ووكيل فرعي في جميع مدن ومناطق الجمهورية اليمنية.

الحوكمة الشرعية - المنهجية

يتم تعيين أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية من قبل الجمعية العمومية ، وتتألف الهيئة من ثلاثة أعضاء؛ يتمتع كل عضو من أعضاء الهيئة بـ (الاستقلالية، المسؤولية ، والضمير المهني، وفقاً لما تتطلبه الحوكمة المؤسسية).

يعتمد بنك التضامن على منهجية التنظيم الذاتي في إصدار القرارات والفتاوى الشرعية للمنتجات التي يقدمها للجمهور، حيث يُعهد إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية اقرار العقود والشروط المرجعية للمنتجات والخدمات ذات التصنيف، المستقر بشكل استباقي وتترك الأمور المستجدة للمداولة والنقاش، والخروج بقرارات يُتفق عليها من أعضاء الهيئة، وتأخذ طابع الإلزامية على جميع موظفي البنك، ويصاحب ذلك رفع مستوى الوعي والثقافة الشرعية بشكل عام.

تتم عملية التأكد من تطبيق عمليات البنك، والتحقق من عدم وجود أية مخالفات شرعية من طرف الإدارات الرقابية: إدارة الرقابة الشرعية، إدارة التدقيق، إدارة الامتثال؛ حيث تعمل هذه الإدارات مجتمعة على التأكد من مدى التزام مستويات البنك التنفيذية بأحكام الشريعة الإسلامية، والكشف عن أية انحرافات أو مخالفات شرعية وقعت والرفع بها إلى هيئة الفتوى، والعمل بشكل متوازٍ على اجراء المعالجات المطلوبة بالتنسيق مع هيئة الفتوى. وقد قام البنك بتنمية القدرات في مجال الرقابة الشرعية ليتمكن الجميع من تفعيل دور الرقابة الشرعية؛

يحرص البنك على تطبيق الحوكمة الشرعية؛ من خلال تزويد هيئة الرقابة الشرعية بجميع المعلومات التي تساعد في ممارسة مهامها المتمثلة في إبداء الرأي الشرعي حول الأنشطة والمنتجات والخدمات، التي تقدم للجمهور، بصورة دقيقة وكافية ، وفي التوقيت المناسب، حيث تعمل هيئة الفتوى على تقديم الحلول والبدائل للمنتجات والأنشطة، والتأكد من التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية ، وتكوين رأي مستقل في هذا الشأن.

وعلى ضوء ما تقدم، نستطيع القول: إن منهج بنك التضامن في الحوكمة الشرعية يستند إلى ثلاثة متركزات أساسية هي: حوكمة الفتوى والتشريع، حوكمة الرقابة الشرعية، وحوكمة الإفصاح الشرعي.

الالتزام الشرعي - الإطار

يتضمن إطار الكوكمة الشرعية المكونات التالية: - هيئة الرقابة الشرعية - إدارة الرقابة الشرعية - فريق المراجعة والتدقيق الشرعي .

ولا تضم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في عضويتها مدراء تنفيذيين، كما لا تضم مساهمين يمتلكون ما نسبته 5% من رأس مال البنك أو أكثر؛

تعمل الهيئة على مراجعة وإقرار جميع العقود والاتفاقيات والمعاملات وسياسات ونظم وآليات وبرامج العمل وتقديم المنتجات والخدمات، بما في ذلك سياسات الاستثمار وتوزيع الأرباح وتحصيل الخسائر على حسابات الاستثمار، واحتساب الزكاة، وسبل التصرف في الدخل غير المطابق للشريعة الإسلامية، والمتابعة.

وبالمقابل تعمل وظيفة الامتثال على مجموعة من المهام المكملة أبرزها: -

1. التحقق من تنفيذ قرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية كما وردت في محاضر اجتماعاتها.
2. تقييم التزام المستويات التنفيذية وذات العلاقة بالقوانين المنظمة للعمل.
3. متابعة مدى الالتزام بتطبيق نظام الكوكمة، والرفع بالتوصيات المناسبة.
4. تلقي بلاغات العاملين في البنك عن أي مخالفات، ومتابعة سجل الشكاوى.
5. التأكد من أن البنك على دراية كافية بمخاطر عدم الامتثال، ونشر الوعي.

ويعتبر مبدأ ممارسة جميع أوجه العمل المصرفي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والالتزام بالقرارات والفتاوى الشرعية الصادرة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في جميع أنشطته، إطاراً للكوكمة الشرعية والالتزام الشرعي وضماناً لاستمرار التقيد بالشريعة الإسلامية في جميع أوجه العمل المصرفي

الممارسات - الإجراءات العملية للتقيد بأحكام دليل الكوكمة:

يمارس البنك الإجراءات التي تساعد على التقيد بأحكام دليل الكوكمة منها:

- 1-1: تحديث واعتماد دليل كوكمة البنك بما يتفق مع دليل كوكمة البنوك اليمنية -الارشادي -الصادر عن البنك المركزي، وكذا افضل الممارسات ذات الصلة بالقطاع.
- 1-2: شُكلت اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة (لجنة المراجعة؛ لجنة المخاطر؛ لجنة الكوكمة مدمجة مع الترشيح والمكافآت وفقاً لدليل الكوكمة المعتمد. وتم تحديد مهامها واختصاصاتها، وأعيد قرار تشكيلها بقرارات من رئيس مجلس الإدارة لدورة أخرى مدتها 3 سنوات، وتعقد اللجان اجتماعات دورية لمتابعة مهامها والوقوف على آخر المستجدات ورفع التوصيات الهادفة لتطوير الأداء أو لردم الفجوات.
- 1-3: يعمل مدير إدارة الامتثال على تقييم مستوى تطبيق متطلبات الكوكمة ، وتناقش لجنة الكوكمة التقييم السنوي لتطبيقات الكوكمة في البنك ، ومستوى التقدم ،ثم ترفع بالتوصيات ونقاط التحسين المطلوبة إلى مجلس الإدارة.
- 1-4: يتم الإفصاح عن تعارض المصالح بشكل سنوي من قبل منسوبي البنك، وتحظى شكاوى واستفسارات العملاء بالاهتمام المطلوب والأولية التي تضمن الرد في الوقت المناسب، وهناك آلية واضحة لاستقبال والتعامل مع المخالفات والبلاغات.
- 1-5: يخضع أداء مجلس الإدارة لتقييم ذاتي من الأعضاء – كل سنة الى سنتين ، وفي نفس الوقت يتم ترتيب برامج نوعية للسادة أعضاء مجلس واطلاعهم بكل ما يستجد من متغيرات على الصعيدين المحلي والعالمي.
- 1-6: الامتثال الشرعي والامتثال القانوني مسؤولية يشترك فيها جميع منسوبي البنك، وهما ركيزتان من اطار الكوكمة المعتمد في البنك.

الممارسات - استمرارية الأعمال:

يخضع البنك بانتظام لتحليلات تأثير الأعمال ويضع خططًا لضمان استمرارية الأعمال

تقديرًا لأهمية تشغيل البنك بطريقة مرنة وضمان أعلى مستوى من الاستعداد، يخضع البنك بانتظام لتحليلات تأثير الأعمال ويضع خططًا لضمان استمرارية الأعمال، و يتم اختبار مثل هذه الخطط بانتظام للتأكد من أنها تمكن البنك من الاستمرار في تقديم خدماته لعملائه، وجاهزيته لتلبية احتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة الآخرين مثل المساهمين وغيرهم؛ وفي جزئية الموظفين من الممارسات الفضلى أن يتم حوكمة عملية التقييم والترقية والتحفيز والمسار الوظيفي بطريقة آلية.

حوكمة أمن المعلومات:

يلتزم بنك التضامن بوضع إطار موحد للحوكمة وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات والأمن السيبراني وفقاً لأفضل الممارسات.

تساهم الإدارات الرقابية المستقلة بانتهاج أطر تدقيق تقنية المعلومات وتشكيل أطر لعملية التغيير التنظيمي، من خلال الأطر اللازمة لتحقيق تقييم ورقابة فاعلة تحقق الحماية، إدارة المخاطر، وإدارة أمن المعلومات.

-مهمة الإدارة التنفيذية توفير الإرشادات، والخطوات المفصلة في توجيه الأمن السيبراني، ومواءمتها مع استراتيجية وعمليات أمن المعلومات القائمة وبما يحقق استخلاص قيمة محسنة من الاستثمار في المعلومات والتقنية.

الممارسات - المسؤولية الاجتماعية:

- يلتزم البنك في العمل ضمن بيئة من الانضباط والنزاهة والمهنية والشفافية عبر جميع عملياته المصرفية مهما اختلفت أنواعها. ويسعى للحفاظ على مصالح العملاء والمستثمرين والشركاء، و الحفاظ على القيم المجتمعية السائدة. ويساهم في تنفيذ أو إنجاح تنفيذ العديد من الأنشطة والمبادرات المجتمعية وتشجيع استخدام الطاقة البديلة والمشاريع الصديقة للبيئة و التنمية المستدامة.
- يحرص بنك التضامن على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية و البيئية من خلال تمويل مشاريع أو دعم المبادرات التي من شأنها أن تساهم في دفع عجلة التنمية داخل البلد، وتمويل السلع الأساسية للمواطنين في الظروف الحرجة، ويسهل من خدماته المصرفية لتصل للمواطنين خارج البلد، وبما يعزز الترابط بين الجميع ويعكس مسؤولياته أمام المجتمع .
- يعمل البنك بشكل متوازن في القضايا البيئية والاجتماعية مع خلق ربحية مستدامة والسعي لزيادة الأرباح للمودعين والمساهمين؛ وبالمقابل يعكس جزءاً من تلك الأرباح على الأنشطة المجتمعية، ونشر الوعي والاهتمام بالقضايا التي تهم المجتمع اليمني بشكل عام والشباب المبدع بشكل خاص؛
- يسعى البنك كذلك نحو الشمول المالي، ونشر الوعي المصرفي، واستيعاب شريحة واسعة من الزبائن .

الممارسات - تعارض المصالح:

- يمتلك البنك سياسة ودليل إجراءات تنظم حالات تعارض أصحاب المصلحة، ويعمل على إرساء قواعد الإفصاح عن تعارض المصالح، ويتعين على الأعضاء المحايدون في مجلس الإدارة تقديم توصيات حول الإجراء التصحيحي. الموظفون كذلك معنيون بالإفصاح، والابلاغ عن مخالفات، و البنك يسعى لأن تكون ثقافة الإفصاح ممارسة عادية، بصورة رسمية، أو عن طريق التوقيع على نموذج تم اعداده لهذا الغرض؛ والإدارة التنفيذية عبر اللجان المختصة معنية باتخاذ الاجراء التصحيحي على النحو الذي تراه مناسبًا.
- كما يسعى البنك لأن تكون ثقافة الإفصاح عن تعارض المصالح ممارسة عادية، بصورة رسمية، أو عن طريق التوقيع على نموذج تم اعداده لهذا الغرض، وهناك سياسة ودليل إجراءات تنظم حالات تعارض أصحاب المصلحة، ويتعين على الأعضاء المحايدون في مجلس الإدارة تقديم توصيات حول الإجراء التصحيحي. الموظفون كذلك معنيون بالإفصاح، والابلاغ عن مخالفات؛ والإدارة التنفيذية عبر اللجان المختصة معنية باتخاذ الاجراء التصحيحي .

الإفصاح:

يقوم مجلس الإدارة بتبني سياسة الشفافية والإفصاح التي تضمن عرض وكشف جميع المسائل المتعلقة بأنشطة البنك ومركزه المالي واستثماراته ومخاطره، وحجم الملكية. كما يقدم مجلس الإدارة - بشكل سنوي- تقريراً للمساهمين يتضمن التالي:

- 1 - توضيح العوامل المؤثرة في أنشطة البنك خلال السنة المالية.
- 2 - البيانات المالية للسنة المالية المعنية.
- 3 - شرح السياسات والمعايير المحاسبية التي تم اتباعها.
- 4 - تقرير الحوكمة السنوي الذي يفصح فيه عن الانضباط والحضور والفاعلية من قبل أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعات المجلس.

مجلس الإدارة

السلطة الأولى المسؤولة عن تطبيق اطار الحوكمة المؤسسية هو مجلس إدارة البنك،

شروط عضوية مجلس الادارة:

1. أن يكون مالكا لعدد من أسهم البنك، وهذا الشرط غير ملزم مع ممثلي الجهات الاعتبارية المساهمة في البنك أو من يمثلون أنفسهم كأعضاء مستقلين في مجلس الإدارة بحسب متطلبات الحوكمة المؤسسية.
2. أن لا يكون قد حكم عليه بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف والأمانة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون.
3. أن يكون المرشح حسن السمعة وأن تتوفر فيه الأمانة والخبرة والمهارة التي توهله للقيام بالوظائف الأساسية لعضوية مجلس الإدارة.
4. أن تتوفر لديه خبرة متنوعة لا تقل عن 5 سنوات في مجالات متعددة ويستحسن توفر خبره في أحد المجالات الآتية: الاستثمار والمؤسسات المالية الإسلامية، الأمن السيبراني وأمن المعلومات، والمخاطر المصرفية والعامة
5. توافر المعرفة والمهارات المالية و القدرة على قراءة البيانات والتقارير المالية وفهمها والتحليل المالي المتعلق فيها.
6. أن يزاول نشاطا مرخصا به في المجالات التجارية أو الاقتصادية او المالية أو التعليمية وله خبرة كافية تفيد في عمله كعضو مجلس إدارة.
7. عدم وجود مانع صحي أو غيره يعيق المرشح من ممارسة مهامه ومسؤولياته.
8. يجوز أن يعين عضواً في مجلس الإدارة من حكم عليه بعقوبة في جريمة مخلة بالشرف .
9. لا يجوز أن يكون الشخص الواحد عضواً في مجلس إدارة أكثر من شركتين مساهمتين عرضت كل أو بعض أسهمها على الاكتتاب العام ولا يكون رئيساً أو عضواً منتدباً في أكثر من شركتين مساهمتين.
10. ألا يكون المرشح قد سبق عزله أو فصله من عضوية مجلس إدارة بنك أو شركة أخرى.

ووفقاً للشروط السابقة يتكون مجلس إدارة بنك التضامن من تسعة أعضاء وفقاً لسجلات البنك المحدثة وعلى النحو الآتي:

تشكيلة مجلس الإدارة

الاسم	المنصب	تنفيذي / غير تنفيذي	الاستقلالية	اللجان		
				الدوكمة	المراجعة	المخاطر
شوقي أحمد هائل سعيد	الرئيس	غير تنفيذي	غير مستقل	-	-	-
عبدالجبار هائل سعيد	عضو	غير تنفيذي	غير مستقل	-	-	-
محمد عبده سعيد	عضو	غير تنفيذي	غير مستقل	-	-	-
د. داود عبدالمالك الحدابي	عضو	غير تنفيذي	مستقل	رئيس	-	عضو
د. عبده احمد الدقاف	عضو	غير تنفيذي	مستقل	عضو	رئيس	-
عبدالغني محمد ناصر السنبراني	عضو	غير تنفيذي	غير مستقل	-	-	عضو
فتحي عبد الواسع هائل سعيد	عضو	غير تنفيذي	غير مستقل	عضو	-	-
د. نجاه أحمد محمد جمعان	عضو	غير تنفيذي	مستقل	-	عضو	رئيس
عبدالرب محمد عبدالواحد عوهج	عضو	غير تنفيذي	غير مستقل	-	عضو	عضو

جدول رقم (1) أعضاء مجلس الإدارة وتوزيعاتهم على اللجان - كما في سجلات البنك - ديسمبر 2023.

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

الخبرة العملية:

شغل العديد من المناصب الإدارية والاشرفية في مجموعة هائل سعيد أنعم أبرزها:

- الرئيس المالي ونائب المدير العام في الإدارة العليا بمجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه - اليمن - للفترة من (1990-2003).
- مدير عام الشركة اليمنية للصناعة والتجارة، وكذلك نائب مدير عام الإدارة الصناعية لمجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه، خلال الفترة 1985م إلى 2012م



شوقي أحمد هائل سعيد
رئيس مجلس الإدارة

مواليد-1961 اليمن

العضوية في المجالس الأخرى:

- عضو مجلس إدارة مجموعة هائل سعيد أنعم .
- الرئيس التنفيذي للعمليات التشغيلية -مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه.
- رئيس مجلس إدارة شركة تضامن كابيتال - البحرين.
- رئيس جمعية الصناعيين اليمنيين.
- رئيس الغرفة التجارية الصناعية بتعز.

المؤهل العلمي

بكالوريوس إدارة أعمال
ومحاسبة، جامعة كاليفورنيا
- الولايات المتحدة الأمريكية
1984م

الخبرة العملية

- شغل العديد من المناصب القيادية أهمها:
- المدير العام للإدارة الصناعية في مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه.
 - رئيس الغرفة التجارية والصناعية - الحديدة،
 - رئيس جمعية الصناعيين اليمنيين



عبدالجبار هائل سعيد
عضو مجلس الإدارة

مواليد-1946 اليمن

العضوية في المجالس الأخرى:

- رئيس مجلس إدارة مجموعة هائل سعيد أنعم .

المؤهل العلمي

بكالوريوس اقتصاد وعلوم
سياسية-جامعة القاهرة
1967م

الخبرة العملية

شغل العديد من المناصب الريادية في مجموعة هائل سعيد واختير رئيساً للاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية في اليمن، وحاز على عضوية مجالس إدارة العديد من الشركات الصناعية والتجارية والبنوك اليمنية.



محمد عبده سعيد

عضو مجلس الإدارة

مواليد-1946 اليمن

العضوية في المجالس الأخرى:

- عضو مجلس ممثلي الملاك- مجموعة شركا هائل سعيد أنعم.
- رئيس مجلس إدارة التضامن العقارية.(شركة تابعة للبنك).

المؤهل العلمي

ليسانس قانون-جامعة

الاسكندرية 1968م

الخبرة العملية:

- أستاذ في علوم التربية، جامعة صنعاء منذ عام 1987.
- المؤسس ورئيس مجلس إدارة جامعة العلوم والتكنولوجيا 1994-2007.
- مستشار نادي الاعمال اليمني منذ 2002.
- رئيس المعهد اليمني للمديرين (جزء من نادي الأعمال اليمني، وهو المعهد المتخصص بتقديم الاستشارات والتدريب في مجال الإدارة، والقيادة المؤسسية، منذ عام 2014، صنعاء.
- استشاري للحكومة اليمنية، والمنظمات المحلية والدولية، وبعض الشركات الخاصة، والبنك الدولي واليونيسيف وجهات أخرى في مجال التخطيط الاستراتيجي، وكونمة الشركات التجارية والعائلية.



**أ.د داوود عبدالملك يحيى
الحدابي**

عضو مجلس الإدارة

مواليد-1955 اليمن

العضوية في المجالس الأخرى:

- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة الموارد منذ عام 2007.

المؤهل العلمي

أستاذ بروفيسور- دكتوراه في علوم التربية، جامعة سترلينج، المملكة المتحدة، 1986.

الخبرة العملية

- رئيس قسم المحاسبة في كلية العلوم الإدارية -جامعة تعز من 13 مارس 2005 وحتى 15 أكتوبر. 2009.
- المدير التنفيذي لمركز الدراسات العليا في الهندسة والإدارة تقنية المعلومات والإدارة -جامعة تعز منذ 15 يونيو 2010، حتى الآن.
- رئيس جامعة السعيد منذ 16 نوفمبر 2013 حتى 18 يناير 2017م.
- عضو مجلس إدارة بنك التضامن -رئيس لجنة المراجعة.



د. عبده أحمد الدقاف
عضو مجلس الإدارة

مواليد-1965اليمن

المؤهل العلمي

دكتوراه الفلسفة في
المحاسبة والمراجعة، كلية
التجارة بالإسماعيلية، جامعة
قناة السويس، مصر 2004.

العضوية في المجالس الأخرى:

- عضو جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين

الخبرة العملية

- المدير المالي لمجموعة السنباني للاستثمار، من 2001-2007.
- نائب المدير العام لشركة السنباني الزراعية والبولندية منذ 2011 حتى الآن.
- رئيس مجلس إدارة جمعية دواجن اليمن منذ عام 2017 وحتى الآن.
- المدير العام لشركة عمان للوكالات الزراعية - دبي ، الإمارات العربية المتحدة
- عضو في لجنة الطعون الضريبية المركزية.



**عبد الغني محمد ناصر
السنباني**

عضو مجلس الإدارة

مواليد-1977اليمن

المؤهل العلمي

حاصل على درجة البكالوريوس
في المحاسبة والمالية جامعة
بروك، أونتاريو ، كندا 2010

العضوية في المجالس الأخرى:

- عضو مجلس إدارة مجموعة السنباني للاستثمار، صنعاء، اليمن.

الخبرة العملية

- عمل لأكثر من 12 عاماً في المجال الصناعي في اليمن خلال الفترة من (1990 - 2002).
- عمل لأكثر من أربع سنوات في شركة تجارية في بريطانيا خلال الفترة (2002 - 2005)
- عمل لأكثر من ثلاث سنوات نائباً لمدير عام بنك التضامن (2006 - 2008).
- عمل لأكثر من عشر سنوات في مناصب قيادية متعددة في شركة ناتكو التجارية خلال الفترة (2008-2018)



فتحي عبدالواسع هائل

سعيد

عضو مجلس الإدارة

مواليد-1964اليمن

العضوية في المجالس الأخرى:

- عضو لجنة الحوكمة في مجموعة هائل سعيد أنعم وشركائه.
- رئيس مجلس ادارة نادي رجال الأعمال اليمني للفترة : 2012 - 2022.

المؤهل العلمي

إدارة الأعمال - كاليفورنيا

1990.

الخبرة العملية

- عميد كلية التجارة والاقتصاد جامعته صنعاء سابقاً.
- مدير ادارته سيدات الاعمال بالغرف التجارية والصناعة والاتحاد العام للغرف التجارية .
- مدير تنفيذي في صندوق الفرص الاقتصادية مؤسس ومدير تنفيذي سابقاً.
- مؤسس ومدير عام لـ (كونسبت للاستشارات الاستثمارية).
- عميد كلية المال والاعمال جامعة الرشيد .



نجاة محمد أحمد جمعان

عضو مجلس الإدارة

مواليد-1959اليمن

العضوية في المجالس الأخرى:

- عضو لجنة البنوك والمؤسسات المالية في اتحاد الغرف التجارية
- عضو منتدى سيدات الاعمال في الشرق الاوسط وشمال افريقيا (OECD)

المؤهل العلمي

دكتوراه في إدارة الأعمال-

ازورا باسيفك كاليفورنيا

1990.

الخبرة العملية

- شغل العديد من المناصب القيادية في بعض الشركات العالمية مثل شركة يونيليفر، شركة كرفت، شركة روثمان وشركة هائل سعيد أنعم؛
- عمل بوظيفة أمين خزينة لدى شركة هائل سعيد أنعم التجارية للفترة 1972 - 1977م.
- عمل بوظيفة مدير فرع شركة هائل سعيد التجارية للفترة 1978-1997م.
- عمل بوظيفة نائب المدير العام الإقليمي لشركة هائل سعيد أنعم وشركاه للفترة من 1998/1/1 حتى يومنا الحالي.



عبدالرب محمد عبدالواحد

عوهج

عضو مجلس الإدارة

مواليد-1953اليمن

العضوية في المجالس الأخرى:

- عضو مجلس إدارة شركة كمران منذ عام 1995م حتى الآن.
- عضو بجمعية الأغبرة والأعروق- لجنة كفالة الأيتام.

مهام المجلس

من أبرز مهام المجلس لدعم مسار اللوكمة المؤسسية: التأكد من تطبيق نظام اللوكمة، واعتماد أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف على فعاليتها.

تقتضي ممارسات اللوكمة ما يلي:

- التأكد من أن إدارة البنك تنفذ وبشكل حصيف وضمن إطار القوانين النافذة ذات العلاقة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والسياسات الداخلية للبنك بطريقة آمنة وسليمة محافظة على حقوق المودعين ومصالح المساهمين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- الإشراف على مراقبة تطبيق نظام اللوكمة ومراجعتها واقتراح أي تحديث أو تعديل عند الضرورة.
- اقتراح وتحديد مراقب الحسابات الخارجي، ثم تُكلف الإدارة التنفيذية للبنك باستيفاء إجراءات الموافقة عليه من البنك المركزي.
- الامتناع عن المشاركة في أي نشاط يتعارض بشكل مباشر أو غير مباشر مع مصالح البنك.
- العمل بشكل متوازن في القضايا البيئية والاجتماعية مع خلق ربحية مستدامة والسعي لزيادة الأرباح للمودعين والمساهمين؛ وبالمقابل يعكس جزءاً من تلك الأرباح على الأنشطة المجتمعية، ونشر الوعي والاهتمام بالقضايا التي تهم المجتمع اليمني بشكل عام والشباب المبدع بشكل خاص.

لجان المجلس

انبثقت عن مجلس الإدارة ثلاثة لجان رئيسية هي: لجنة المراجعة، لجنة المخاطر ، ولجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت، تتكون كل لجنة من أعضاء مستقلين غير تنفيذيين ولا تضم رئيس مجلس الإدارة، ويرأس اللجان المحورية أعضاء مستقلون وفقاً للممارسات الفضلى.

الأدوار والمسؤوليات:

- عقد اجتماعات دورية لمناقشة المستجدات والتحقق من أن البنك يعمل على تطبيق استراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب المصالح.
- الاطلاع على التقارير المعدة من قبل الإدارات الرقابية، وتؤكد من الالتزام بأحكام وبمبادئ الشريعة الإسلامية، وأنظمة الضبط الداخلي، والتحكمات المتبعة لدرء المخاطر لدى المستويات التنفيذية.
- الوقوف على جوانب القصور - إن وجدت - ثم الاسهام في المعالجات ورفع التوصيات اللازمة للمجلس بما يكفل مساعدة مجلس الإدارة في ممارسة عمله الاشرافي تعزيز آ ل دوره في فاعلية رقابة العمليات المهمة والجوهرية.
- التأكد من الإفصاح الملائم لأصحاب حسابات الاستثمار في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة وكذلك التأكد من سلامة تنفيذ عقود الاستثمار.
- مراقبة استخدام احتياطي مخاطر الاستثمار وتقديم التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة حول كيفية الاستخدام.
- الإشراف والمراقبة على تطبيق نظام الحوكمة ومتابعة ما يصدر عن لجنة بازل ، وعن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من معايير وتعديلات.

تقييم حضور الأعضاء اجتماعات مجلس الإدارة (2023)

التزم مجلس إدارة بنك التضامن بدليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي، وعقد اجتماعات منتظمة وصلت من حيث عددها (6) اجتماعات، خلال العام 2023، ولم ترصد أية ملاحظات من حيث التزام الأعضاء بالحد الأدنى من نسبة الحضور خلال العام، وفيما يلي جدول يبين نسبة حضور كل عضو من واقع محاضر اجتماعات مجلس الإدارة:

م	الاسم	عدد الاجتماعات	نسبة الحضور 2023	المستجدات	التأكيدات
1	شوقي أحمد هائل سعيد	6	100%		
2	عبدالجبار هائل سعيد	5	83%		
3	محمد عبده سعيد	6	100%		
4	داوود عبدالمملك الحدابي	5	83%		
5	عبده احمد الدقاف	6	100%		
	أحمد مسعد الغراسي	4	67%	استقال من عضوية مجلس الإدارة	قبلت الاستقالة في محضر رقم 5 لعام 2023
6	عبدالغني محمد ناصر السنباني	5	83%		
7	فتحي عبدالواسع هائل سعيد*	1	حضر اجتماع رقم (6)	*أعضاء انظموا الى المجلس نهاية 2023 م،	تم العرض على الجمعية العمومية واخذ موافقتها على إحلال الأعضاء الجدد بالثلاثة الأعضاء الذين استقالوا من عضوية مجلس الإدارة.
8	نجاه احمد محمد جمعان	1	حضر اجتماع رقم (6)		
9	عبدالرب محمد عبدالواحد عوهج	1	حضر اجتماع رقم (6)		

جدول (2) يبين نسبة حضور الأعضاء في اجتماعات مجلس الإدارة للعام 2023

تقييم حضور اجتماعات اللجان 2023 المنبثقة عن مجلس الإدارة:

على ضوء جدول اجتماعات اللجان الدورية، عقدت كل لجنة اجتماعات دورية بلغت (4) اجتماعات في السنة وبما يتوافق مع دليل حوكمة البنوك اليمنية ، كما تم إعادة تشكيل اللجان وتوزيع الأعضاء على كل لجنة بموجب قرارات صادرة عن رئيس مجلس الإدارة ، ولفترة قادمة مدتها 3 سنوات من تاريخ تعيين رؤساء وأعضاء اللجان، ووفقاً لسجلات البنك فإن التوزيعات التي استقرت عليها لجان مجلس الإدارة نهاية 2023 على النحو المبين في الجدول أدناه:

اللجنة	الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء اللجان 2023		ملاحظات
			النسبة %	العدد	
لجنة الحوكمة	د. داود عبدالملك الحدابي	رئيس	100%	4	
	عبدالله احمد الدقاف	عضو	100%	4	
	فتحي عبدالواسع هائل	عضو	25%	1	انظم الى اللجنة نهاية 2023
	د. معاذ قاسم	منسق	100%	4	
لجنة المراجعة	د. عبدالله احمد الدقاف	رئيس	100%	4	
	أحمد مسعد الغراسي	عضو	75%	4	استقال، وتم احلله بآخر
	د. نجاة أحمد جمعان		25%	1	انظمت الى اللجنة نهاية 2023
	عبدالرب محمد عوهج		25%	1	انظم الى اللجنة نهاية 2023
	حسام جرجس	مستشار	100%	4	
لجنة المخاطر	محمد عبده سعيد	رئيس	75%	3	تم إعادة التوزيع ليرأس اللجنة عضواً مستقلاً
	د. نجاة أحمد جمعان	رئيس	25%	1	تولت رئاسة اللجنة نهاية 2023
	عبدالرب محمد عوهج	عضو	25%	1	انظم الى عضوية اللجنة نهاية 2023
	داود عبدالملك الحدابي	عضو	75%	4	الاكتفاء برئاسة لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت
	عبدالغني ناصر السنباني	عضو	0	0	انظم الى اللجنة نهاية 2023
	حسام جرجس	منسق	100%	4	

جدول (3) يبين فعالية حضور ومشاركة الأعضاء في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

التقييم الذاتي لأداء مجلس الإدارة:

وفقاً للتقيم المعيارية الموضحة في الجدول، واعتماداً على الإجابات الفردية من أعضاء المجلس بعد عملية التقييم لمستوى رضى أعضاء المجلس عن تكوين مجلس فعال، وتفعيل الأداء، والتطوير المهني، والاستراتيجية، والإشراف، وتقييم الأداء، وإدارة الشؤون، وخلق القيمة، وثقافة البنك، خلصنا إلى أن هناك رضى عن أداء المجلس بشكل عام وتمثل نسبة الرضا الكلي 72%، ونسبة الرضى الى حد ما 28% كما توضحه الاشكال أدناه:

رقم عضو المجلس	محاو التقييم	تكوين مجلس فعال	تفعيل الاداء	التطوير المهني	الاستراتيجية	الإشراف	تقييم الاداء	ادارة الشؤون	خلق القيمة	ثقافة البنك	اجمالي القيم Σ*
1	48	99	20	29	24	31	33	28	10	322	
2	53	88	8	26	22	27	28	25	10	287	
3	45	74	12	25	19	24	26	21	6	252	
4	53	96	11	35	23	35	31	30	10	324	
5	55	100	15	35	25	35	35	30	10	340	
6	-	-	-	-	-	-	-	-	-	307*	
7	53	88	8	26	22	27	28	25	10	287	
القيمة المعيارية	55	100	20	30	25	35	35	30	10	340	

جدول (4) يبين المحاور التي شملها التقييم الذاتي من قبل مجلس الادارة

تفسير النتائج:	170- 0 بحاجة الى تحسين	280-171 راض إلى حد ما عن الأداء	340-281 راض عن أداء المجلس
----------------	---------------------------	------------------------------------	-------------------------------

مقترحات التحسين المقدمة من أعضاء المجلس:

- المجلس يحتاج إلى لقاءات خاصة بالتخطيط المبني على دراسات المستقبل والتنبؤ بالمخاطر التي متوقع تواجه العمل المصرفي عموماً في اليمن وبنك التضامن خصوصاً على المدى المتوسط والطويل.
- يجب ان يشترك أعضاء مجلس الإدارة في التخطيط الاستراتيجي للبنك والرقابة على التنفيذ بالإضافة الى تقديم التوجيهات والارشادات لتطوير الاداء.

خطوط الدفاع

تساهم الإدارات الرقابية المستقلة في تشكيل أطر لعملية التغيير التنظيمي، ومن خلال تلك الأطر يعمل موظفو المستويات التنفيذية معاً لتحقيق الامتثال والحماية، وإدارة لمخاطر، وإدارة أمن المعلومات.

الامتثال والمخاطر والرقابة الداخلية:

- يهتم خط الدفاع الأول، الخط الأمامي للأعمال، بتغطية مخاطر أنشطة الأعمال من خلال الضوابط الداخلية المنسقة والضوابط والتعالميم والتعليمات الصادرة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، في حين يهتم خط الدفاع الثاني بالنظر الشامل والمنهجي لمخاطر محددة والإدارة الشاملة لأنشطة خط الدفاع الأول، ويتضمن الخط الثاني الوظائف التالية: إدارة المخاطر، ووظيفة الامتثال. ويتمثل خط الدفاع الثالث في وظيفة التدقيق الداخلي، وتؤدي دور الضمان والاستشاري المستقل يشرف عليها مجلس الإدارة وترفع إليه تقارير دورية عن الفاعلية والكفاءة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.
- تتبع الإدارات الرقابية (إدارة التدقيق الداخلي-إدارة المخاطر-إدارة الامتثال) اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة: لجنة المراجعة، لجنة المخاطر، ولجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت، بينما تتبع إدارة الرقابة الشرعية هيئة الرقابة الشرعية التي تنبثق مباشرة من الجمعية العمومية.
- تقوم إدارة المخاطر بمراقبة المخاطر والعمل على تجنبها وتراقب عدم تجاوز الحدود المقبولة للمخاطر، كما تقوم بعمل اختبارات ضغط في مختلف أنشطة البنك للتأكد من قدرة البنك على تحمل مختلف السيناريوهات المفترضة.
- تحيل اللجان تقاريرها لمجلس الإدارة حول أنشطتها بشكل دوري حيث يناقشها المجلس لاحقاً في جلساته الدورية والتي ينبثق عنها قرارات وتوجيهات للإدارة التنفيذية بعمل اللازم بناء على توصيات اللجان. تقوم إدارة التدقيق بالتأكد من كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها وتتأكد من تطبيق السياسات التي تعكس التطبيق الصارم لقوانين الامتثال والرقابة الشرعية من خلال المهام التأكيدية والاستشارية التي تنفذها بناءً على خطة تشغيلية مبنية على المخاطر، تعتمد من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

مصفوفة تقييم متطلبات الدوكمة:

الجدول التالي يوضح مستوى التزام البنك للجوانب الهامة والحيوية وفقاً للممارسات السليمة للدوكمة 2023:

م	المسؤوليات	البند	مستوى الالتزام		التعليق
			الالتزام كلي	الالتزام جزئي	
1	مجلس الادارة	يجب ألا يتجاوز عدد أعضاء مجلس الادارة الذين تربطهم صلة القرابة من الدرجة الأولى عن عضوين	✓		وفقاً لسجلات البنك الحالية 2023 يمثل المستقلون ثلث أعضاء المجلس.
2		يجب أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الادارة غير تنفيذيين	✓		
3		يجب أن لا يقل عدد أعضاء مجلس الادارة المستقلين عن ثلث أعضاء المجلس	✓		
4		يجب الفصل بين كل من منصب رئيس مجلس الادارة أو نائبة ومنصب المدير التنفيذي ولا يكون بينهما أي قرابة حتى الدرجة الثانية	✓		
5		يشترط أن يكون رئيس مجلس الادارة ونائبة من الاعضاء غير التنفيذيين في مجلس الادارة	✓		
6		يجب أن لا يقل عدد الاجتماعات الدورية عن ستة اجتماعات	✓		
7		يجب على كل عضو أن يفصح عن أي تعارض محتمل في المصالح في الأمور المعروضة امام مجلس الإدارة	✓		
8		يتم تقييم أداء مجلس الادارة بشكل دوري (مرة بالسنة على الأقل) من خلال لجنة الترشيح والمكافآت	✓		
9		يجب أن يقوم مجلس الإدارة بإعلام المساهمين في اجتماعات الجمعية العامة بأنه قد تم إجراء التقييم لأداء المجلس وإطلاعهم على النتائج	✓		
10		انتخاب مجلس الادارة من قبل الجمعية العامة للمساهمين تم بشفافية وفقاً للقوانين النافذة	✓		

11	اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:	✓	اصدرت قرارات تعيين رئيس وأعضاء كافة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، ولمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد لفترتين كحد أقصى.
12	لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت	✓	يجب أن لا يتكرر الأعضاء في أكثر من لجتين ولا يكون الشخص رئيسا إلا للجنة واحدة فقط ولا يجوز تفويض صلاحيته على شخص آخر.
13		✓	تتكون اللجان من أعضاء غير تنفيذيين على أن لا يقل عدد الأعضاء ثلاثة في كل لجنة.
14		✓	تعمل لجنة الحوكمة على الإشراف على مراقبة تطبيق نظام الحوكمة ومراجعته واقتراح أي تحديث أو تعديل عند الضرورة مثل صدور قرارات أو قواعد جديدة .
15		✓	ترشيح وتعيين مسؤول حوكمة ويفضل أن يكون أمين سر مجلس الإدارة أو مسؤول الامتثال بالبنك.
16		✓	وضع شروط ومعايير تعيين كبار مسؤولي الإدارة التنفيذية وتقييم أدائهم وإعداد خطة لإحلالهم
17	لجنة المراجعة	✓	ضمان وجود سياسات واضحة للمكافآت والتعويضات والرواتب وأي منافع أخرى لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين تتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم ويصادق عليها من مجلس الإدارة.
18		✓	مراجعة نتائج تقارير المراجعة الداخلية / ملاحظات المراجع الخارجي /ملاحظات البنك المركزي / والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
19		✓	المراجعة السنوية للشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والمدير التنفيذي / المدير العام لضمان الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة النافذة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي .

		✓	وضع سياسة المخاطر بما ينسجم مع قدرة البنك لتحمل المخاطر ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية في إدارة المخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل وعدم الالتزام والسمعة وغيرها.	لجنة المخاطر	20
		✓	مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSR) والخاصة بإدارة المخاطر وتلك الموضوعة من قبل لجنة بازل،	لجنة المخاطر	21
		✓	تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المخاطر لمناقشة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك وكفاية طرق معالجتها وتقديم التوصيات	لجنة المخاطر	22
		✓	إعداد ميثاق المخاطر الذي يوضح إطار عمل إدارة المخاطر.	لجنة المخاطر	23
		✓	مراقبة انتهاكات أمن المعلومات والتمكين لإيجاد تحكمات أمن المعلومات.	لجنة المخاطر	24
		✓	تنفذ الإدارة التنفيذية المتطلبات التنظيمية وتوجيهات مجلس الإدارة لمصلحة البنك فيما يتعلق بحوكمة البنك.	الإدارة التنفيذية	25
		✓	إعداد هيكل تنظيمي وتطويره كلما اقتضت الحاجة على ذلك ويتم اعتماده من قبل المجلس ويوزع الواجبات والمسؤوليات والسلطات، بالإضافة الى تحديد اتجاه رفع التقارير المعنية بالعمليات.	الإدارة التنفيذية	26
		✓	القيام بالإجراءات المناسبة لتحديد وقياس وتقييم وإدارة المخاطر التي يواجهها البنك	الإدارة التنفيذية	27
		✓	تنفيذ العمليات بشكل سليم وفقاً للسياسات والخطط التي وضعها مجلس الإدارة والاحتفاظ بسجلات سليمة وكافية	الإدارة التنفيذية	28
		✓	توفير نظام معلومات للإدارة قادراً على إصدار تقارير إلى مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية بشأن المسائل الهامة والجوهرية.	الإدارة التنفيذية	29

		✓	تنفيذ سياسات الامتثال والمخاطر المعتمدة من قبل مجلس الادارة ورقابة المخاطر وتقديم الدعم والمشورة الى جميع العاملين وتقييم دوري لمدى التطبيق.	30	الادارة التنفيذية
		✓	توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية لضمان جودة وشفافية البيانات والمعلومات المالية، وإعداد البيانات المالية للبنك والحسابات الختامية بجميع التفاصيل والمعلومات المؤيدة	31	
		✓	يؤدي المدير التنفيذي / المدير العام المسؤوليات والمهام ويعتبر مسئولاً تجاه مجلس الإدارة عن صحة تلك البيانات المالية والحسابات الختامية	32	
		✓	التزام البنك بكافة القوانين النافذة ذات العلاقة والقوانين المنظمة للعمل المصرفي والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي واللوائح المنظمة والتعليمات الأخرى المطبقة في البنك.	33	
		✓	يقوم البنك بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات وبشكل يسمح التحقيق باستقلالية كاملة.	34	
	✓		تقرير من المراجع الخارجي يبين رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.	35	
		✓	رفع المقترحات والتوصيات التي تهدف إلى تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية بالبنك	36	
		✓	تقوم اللجان التنفيذية في البنك مثل لجان (الائتمان و"أدارة الموجودات والمطلوبات / الخزينة ومخاطر التشغيل) بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفقاً للصلاحيات المحددة لتلك اللجان.	37	
		✓	الإفصاح بشكل منتظم في الأوقات المحددة وبدون تأخير، عن البيانات المالية السنوية والتقارير الدورية على الموقع الإلكتروني	38	

		✓	الالتزام في ممارسة جميع أوجه العمل المصرفي بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وتحديد مستوى الالتزام بالقرارات والفتاوى الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية في المصرف ويجب العمل على نشرها للإطلاع الجمهور عليها .	الادارة التنفيذية	39
		✓	الالتزام بالحصول على رأي هيئة الرقابة الشرعية في جميع العقود والاتفاقيات والمعاملات وسياسات ونظم وآليات وبرامج العمل		40
		✓	التأكد من كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية والتأكد من فعاليته .	بيئة الضبط والرقابة	41
		✓	تتضمن تقارير المراجعين الداخليين الجانب الشرعي للتأكد من التزام المصرف في جميع عملياته ومعاملاته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية		42
		✓	أنشاء وظيفة مستقلة للمراجعة الشرعية الداخلية ويمكن أن تكون جزء من إدارة المراجعة الداخلية وذلك حسب حجم البنك.		43
		✓	يجب أن يكون مستوى المراجعة الشرعية الداخلية في الهيكل التنظيمي للبنوك الإسلامية كافي للسماح لها بإنجاز مسؤوليتها وبحيث لا تقل في المستوى عن إدارة المراجعة الداخلية (إذا لم تكن ضمنها).		44
		✓	تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.		45
		✓	عملية المراجعة الداخلية تتم وفق برامج مراجعة شاملة ومهنية بشكل مناسب بحيث توافق أحدث معايير وأدلة المراجعة الداخلية الدولية مع توفير التقنيات اللازمة.		46
		✓	متابعة مدى الالتزام بتطبيق نظام الدوكمة الخاص بالبنك		47

		✓	تلقي بلاغات العاملين بالبنك عن الممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية والتحقيق فيها.	48	بيئة الضبط والرقابة
		✓	تحليل جميع المخاطر بما في فيها مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق مخاطر السيولة ومخاطر العمليات .	49	
		✓	تعيين مراجع خارجي مستقل يمارس عملة وفقاً للمعايير الدولية بمهنة المراجعة مدركاً لواجباته تجاه البنك فيما يتعلق ببذل العناية المهنية اللازمة وفقاً لمعايير المراجعة المهنية.	50	
	✓		ترتيب الاجتماعات المنتظمة بين المراجع الخارجي ولجنة المراجعة كونها هامة وجوهرية لتعزيز استقلالية المراجع الخارجي .	51	
		✓	الاستخدام الفعال لنتائج المراجعة الخارجية وفي الوقت المناسب	52	
		✓	الإفصاح الشامل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS والقوانين النافذة ذات العلاقة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي .	53	الافصاح والشفافية
		✓	الإفصاح بشكل منتظم في الأوقات المحددة وبدون تأخير ، عن البيانات المالية السنوية والتقارير الدورية على الموقع الإلكتروني .	54	
		✓	يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك والتقارير الدورية فقرة تتعلق بالإفصاح عن ملاحظات وتحليلات الإدارة التي تضم معلومات مالية وغير مالية تتيح للمستثمرين أدراك نتائج عمليات البنك ووضعة المالي.	55	
		✓	المراجع الخارجي مسئول أمام المساهمين وأصحاب حقوق الملكية وكذلك أمام مجلس الإدارة والبنك عن القيام ببذل العناية المهنية والواجبة وفقاً لمعايير التدقيق الدولي ذات الصلة بالمهنة لسلامة إجراءات المراجعة في البنك.	56	
		✓	يتضمن التقرير السنوي للبنك والموقع الإلكتروني الإفصاح عن الجوانب التنظيمية والإدارية ومنها معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة: مؤهلاته وخبراته ، وعضويته في اللجان.	57	

58	الإفصاح والشفافية	تقييم فعالية مجلس الإدارة	✓		
59		رصدت استقلالات للأعضاء خلال السنة ، وتم احلالهم.	✓		
60		توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور .	✓		
61		الإفصاح كحد أدنى عن المساهمين الرئيسيين سواء كان الشخص طبيعي أو شخصية اعتبارية تمتلك بشكل مباشر أو غير المباشر ما نسبته 5% أو أكثر من رأسمال البنك .	✓		
62	حقوق المساهمين	حماية حقوق المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم ويساهم في توفير قنوات اتصال فعالة ووسائل متنوعة للتواصل مع جميع مساهمين البنك والتأكد من معاملتهم بالعدل بما في ذلك مساهمو الأقلية وكذلك المساعدة على حثهم باستمرار على المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير عادية وتقديم المقترحات المتعلقة بأداء البنك وتطوير عملياته.	✓		
63		مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة وتوجيه الاستفسارات على أعضاء مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والحصول على إفادة بشأنها .	✓		
64		اختيار أعضاء مجلس الإدارة كل مساهم لديه القدرة التصويتية بعدد الأسهم التي يملكها بحيث يستطيع التصويت فيها لمرشح واحد أو تقسيمها على عدد من المرشحين دون تكرار .	✓	✓	
65		يجب تزويد المساهمين عن مكان وتاريخ انعقاد الجمعية العامة وجدول أعمالها بوقت كافي وبما يتفق مع القوانين النافذة ذات العلاقة .	✓		
66		للمساهمين حق ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والاستفسار عن مؤهلاتهم وخبراتهم وقدراتهم على أداء عملهم ومناقشة حجم المكافآت والحوافز المالية التي يتقاضها أعضاء مجلس الإدارة وكبار الأعضاء التنفيذيين إضافة لأى حق لهم في تقديم إي استفسار إلى المجلس الإدارة بشأن إي ممارسات غير مهنية والحصول على إفادة بشأنها	✓		

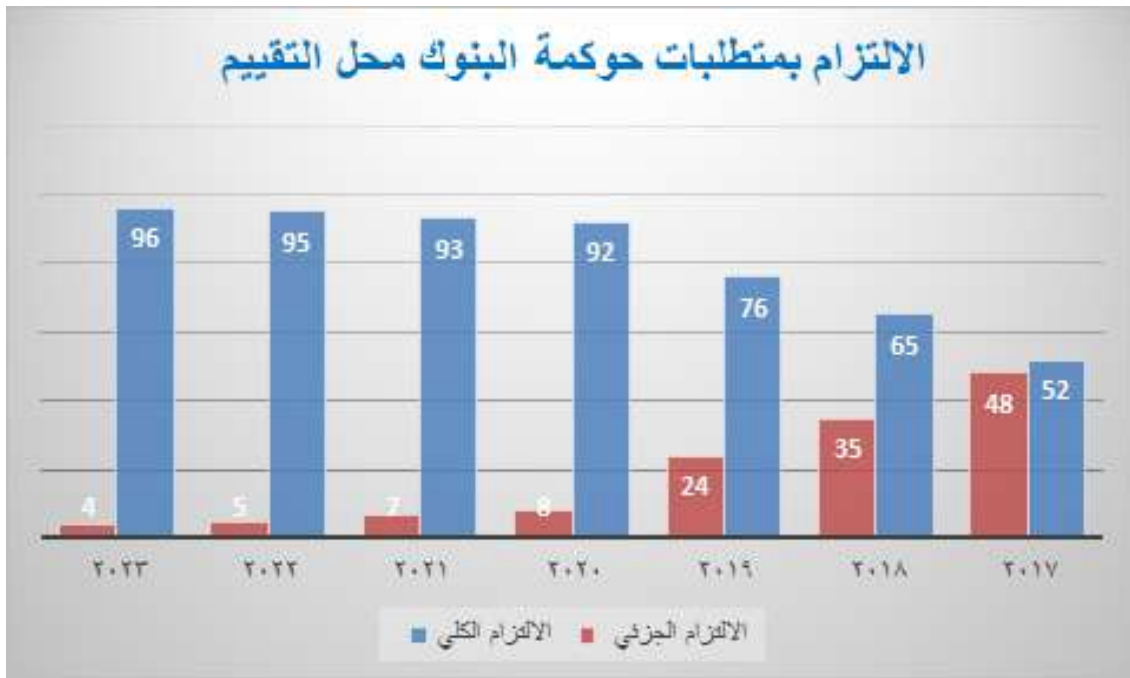
		✓	على البنك تزويد البنك المركزي بنسخة من محاضر اجتماعات الجمعية العامة (العادية و غير العادية) خلال فترة لا تزيد على 15 يوماً من تاريخ الانعقاد	حقوق المساهمين	67
		✓	يجب على البنك مراعاة حقوق أصحاب المصالح الأخرى وإيجاد آلية للتواصل والتعامل مع أصحاب تلك الحقوق بما يكفل اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الانتهاكات إن وجدت.		68
		✓	التأكد من وضع سياسات إزاء حوكمة أمن المعلومات.	متطلبات اضافية	69
		✓	مراقبة مستوى الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية		70
		✓	يجب على البنك توفير معلومات كافية لأصحاب المصالح تمكنهم من المشاركة في تقييم نظام الحوكمة في البنك		71
		✓	توفير بيئة عمل آمنة وصحية للموظفين .		72
		✓	العمل على تلبية متطلبات السلطات الرقابية والإشرافية على أكمل وجه.		73
		✓	التأكد من أن هيكل الضوابط الشرعية المعتمدة متكافئاً مع حجم وتعقيد وطبيعة عمل المصرف الإسلامي.		74
		✓	هيئة الرقابة الشرعية تتكون من ثلاثة من علماء الشريعة على أن يتضمن تخصصهم فقه المعاملات المالية الإسلامية وأن تكون لديها القدرة الكافية والفعالة وتتمتع بتفويض واضح ومسؤولية لضمان التزام المصرف بأحكام الشريعة ومبادئها.		75

		✓	تزويد إدارة المراجعة الشرعية الداخلية بالكادر الكافي والمؤهل للقيام بأعمال المراجعة الشرعية	76
		✓	الالتزام في ممارسة جميع أوجه العمل المصرفي بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.	77
		✓	هيئة الرقابة الشرعية لديها لائحة داخلية معتمدة تمارس انشطتها بموجبها.	78
		✓	تزويد هيئة الرقابة الشرعية بجميع المعلومات بصورة دقيقة وكافية وفي التوقيت المناسب والتي تساعد في ممارسة مهامها المتمثلة في التأكد من التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية وتكوين رأي مستقل في هذا الشأن.	79
		✓	نشر القرارات والفتاوى الصادرة التابعة للمصرف على موقعه الإلكتروني خلال فترة لا تزيد عن سنة من تاريخ طرح المنتجات والخدمات أو اعتماد المعالجات والآليات التي صدرت بشأنها تلك القرارات والفتاوى.	80
	✓		على المراجع الخارجي التأكد من أن الاجراءات التي تتبعها المصارف في طرح منتجاتها المالية الجديدة أو تعديل منتجاتها الحالية تشمل الخطوات المناسبة لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.	81
		✓	التحقق من وجود تقرير المسؤول الأمني حول مدى كفاية أجهزة الأمن والسلامة وابواب الطوارئ وكاميرات المراقبة	82
		✓	يلتزم البنك بأعداد برامج تتناول المسؤولية الاجتماعية معتمدة من قبل مجلس الإدارة على أن يكون من أهداف هذه البرامج دعم المشاريع الاجتماعية المختلفة والعمل على زيادة الوعي	83

متطلبات اضافية

جدول (5) يبين المحاور التي شملها التقييم العام لمتطلبات دوكمة البنوك الرئيسية.

ختاماً: التطور التاريخي لجوانب الالتزام بتحقيق متطلبات الحوكمة الرئيسية في بنك التضامن:



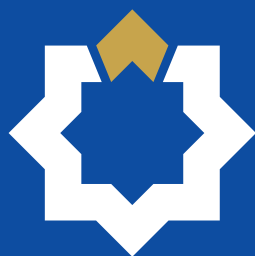
- يشير الرسم البياني المقارن لأكثر من خمس سنوات مضت إلى وجود تحسن في عدد محاور الالتزام بمتطلبات الحوكمة الموضحة باللون الأزرق ابتداء من سنة التقييم الأولى 2017 من نسبة 52% وصولاً إلى نسبة 95% في العام 2022، وهذا يعزز من تبني مجلس الإدارة لمتطلبات الحوكمة ويوضح حصول استجابة إيجابية تمثلت في تشكيل اللجان، انتظام اجتماعاتها وانعكاس ذلك على المتطلبات الأخرى التي تعنى بها الإدارات الرقابية والمستويات التنفيذية.

والله الموفق،

نهاية التقرير

توثيق:

ناقشت التقرير لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت واعتمدته
في اجتماع رقم (4/لسنة 2023) بتاريخ: 2023 / 12 / 19 م



www.tadhamonbank.com

www.tadhamonbank.com

